



© AHMAD GHARABLI/AFP/Getty Images

**فلسطين: أكثر من 75 منظمة تشيد بالمفوضة  
السامية لنشر قاعدة بيانات بالشركات والأنشطة  
غير القانونية في المستوطنات الإسرائيلية**

## فلسطين: أكثر من 75 منظمة تشيد بالمفوضة السامية لنشر قاعدة بيانات بالشركات والأنشطة غير القانونية في المستوطنات الإسرائيلية

نرحب بنشر الأمم المتحدة لقاعدة بيانات بالشركات والأنشطة التجارية غير القانونية بالمستوطنات الإسرائيلية بالأرض المحتلة

## خلفية:

في 17 آذار/مارس 2020، أرسلت 78 منظمة حقوقية فلسطينية وإقليمية ودولية رسالة مشتركة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ميشيل باتشيليت، إشادة بجهودها ومكتبها في سبيل نشر قاعدة بيانات الأمم المتحدة حول الشركات والأعمال التجارية في المستوطنات الإسرائيلية بالأرض الفلسطينية المحتلة قبيل الجلسة 43 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في مارس الجاري.

يعكس نشر قاعدة البيانات، رغم من عدم شموليتها، تمسك المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمعايير حقوق الإنسان وسيادة القانون سعياً لتحقيق العدالة للأشخاص والمجموعات المضطهدة في جميع أنحاء العالم، ويعيد التأكيد على استقلال المفوضية وحيادها في مواجهة ضغوط سياسية غير مبررة.

تقول "إليزابيث رغيبي"، الباحثة حول منطقة الشام في مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: "قاعدة البيانات أداة مهمة في مواجهة المصادرة غير القانونية للأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية واستغلالها في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي المطول، والحيولة دون ضلوع الشركات في انتهاكات إسرائيل المنهجية لحقوق الإنسان، ووسيلة لوقف سياسة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي".

في الرسالة، شددت المنظمات على أهمية التحديث السنوي لقاعدة البيانات على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/31 لعام 2016. مجددة تعهداتها بتقديم كل أشكال الدعم لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في التحديث السنوي، من أجل ضمان استمرار قاعدة البيانات وثيقة حية وعلنية، تعمل كمنصة للشفافية وتحفز الشركات بشكل إيجابي على إنهاء أنشطتها وعلاقتها مع المشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني.

وفي هذا السياق يؤكد "وسام أحمد"، منسق الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مؤسسة الحق: "أن هيكل الحوافز الاقتصادية الذي يساهم في إدامة الصراع يجب ألا يختبئ بعد الآن خلف الخطاب السياسي الذي يزعم أنه يسعى إلى إنجائه. على هذا النحو، تمثل قاعدة البيانات خطوة مهمة في مواجهة النزاع بأكمله، بينما تساهم في الوقت نفسه في التوفيق بين المواقف السياسية والنشاط الاقتصادي".

لقد عملت المنظمات الفلسطينية والإقليمية والدولية بإصرار على مدى السنوات الثلاث الماضية لضمان تنفيذ تفويض المجلس للمفوضية بشأن قاعدة البيانات، والذي نص على نشر وتحديث قاعدة بيانات للشركات التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. واستجابة لذلك، وبعد استعراضها لأنشطة 321 مؤسسة تجارية والاتصال بـ 206 شركة تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، نشرت المفوضية تقرير قاعدة البيانات الذي يضم 112 شركة منها الإسرائيلية ومنها المتعددة الجنسيات.

يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للشركات في [تقرير](#) المفوضية السامية لحقوق الإنسان الذي صدر في 12 فبراير 2020.

## الرسالة:

# نرحب بنشر الأمم المتحدة لقاعدة بيانات بالشركات والأنشطة التجارية غير القانونية بالمستوطنات الإسرائيلية بالأرض المحتلة

- المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة: ميشيل باشليه
- مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- جنيف، سويسرا

تثني المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه على مكتبكم نشر قاعدة البيانات المتعلقة بالشركات والأنشطة التجارية غير القانونية بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك قبيل الجلسة الـ 43 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وبعد أربع سنوات تقريباً منذ صدور قرار مجلس حقوق الإنسان بإنشائها. وتؤكد أن نشر قاعدة البيانات يعكس امتثال المفوضية السامية لحقوق الإنسان لالتزامها بالتمسك بمعايير حقوق الإنسان وسيادة القانون، سعياً لتحقيق العدالة للأشخاص والمجموعات والشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم. كما يعيد التأكيد على استقلال المفوضية وحيادها في مواجهة الضغوط السياسية غير المبررة.

ونحن إذ نجدد ثقتنا ودعمنا المستمر لاستقلال المفوضية، نرحب أيضاً بنشر قاعدة البيانات هذه، على الرغم من عدم شموليتها، كخطوة أولى وهامة نحو الوفاء بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 36/31 (2016). هذه الخطوة يستتبعها بحث مكتب المفوض السامي الجاد في دور هذه الشركات في سياق التوسع السريع للمستوطنات غير القانونية، بالإضافة إلى مواجهة الدعوات الإسرائيلية الرامية إلى تعزيز ضمها غير القانوني للقدس الشرقية المحتلة وضمها الفعلي لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يشكل إصدار قاعدة البيانات هذه سابقة مهمة، تُنشئ آلية ملموسة لتعزيز تنفيذ القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالتزامات الدولة ومسؤولية الشركات عن احترام القانون الدولي والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات الصراع والاحتلال.

وفي هذا السياق، ترحب المنظمات الموقعة أدناه بإصدار قاعدة البيانات الذي طال انتظارها، ونعيد التأكيد على أهمية الوفاء بولاية قرار مجلس حقوق الإنسان 36/31 بأكمله، بما في ذلك التحديث السنوي لقاعدة البيانات في إطار عمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كما وتلتزم المنظمات الموقعة أدناه بدعم هذه التحديثات السنوية بالمشاركة والتعاون مع مكتبكم لضمان أن تكون قاعدة البيانات وثيقة وحية وعلنية، تمثل منصة لدعم الشفافية وتحفز الشركات بشكل إيجابي على إنهاء أنشطتها وعلاقتها مع المشروع الإسرائيلي الاستيطاني غير القانوني.

نتطلع إلى مواصلة العمل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ونسعى معه إلى إنهاء إفلات الشركات من العقاب عن الاستفادة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

ولكم منا وافر التقدير والاحترام.

## المنظمات الموقعة:

1. Al-Haq
2. Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS)
3. 11.11.11
4. Article 1 Collective
5. CNCD – 11.11.11
6. Nederlands Palestina Komitee
7. Palestine Link
8. The Centre for Research on Multinational Corporations (SOMO)
9. The Rights Forum
10. Syrians for Truth and Justice-STJ سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
11. Ireland-Palestine Solidarity Campaign
12. International Accountability Project
13. Vrede vzw, Belgium
14. Association Belgo-Palestinienne WB
15. Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)
16. Dawlaty
17. Civic Coalition for Palestinian Rights in Jerusalem (CCPRJ)
18. De-Colonizer
19. Palestina Solidariteit vzw (Belgium)
20. Gate 48
21. Trócaire
22. Movement against Racism and for Friendship between Peoples (MRAP)
23. MIR-France, in English : IFOR (International Fellowship of Reconciliation)-France
24. Gibanje za pravice Palestincev, Slovenia
25. Union of Agricultural Work Committees (UAWC)
26. EMCEMO
27. The Land Defense Coalition & The Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Campaign (Stop the Wall)
28. Norwegian People's Aid
29. Plateforme des ONG françaises pour la Palestine
30. Association France Palestine Solidarité (AFPS)
31. International Service for Human Rights (ISHR)
32. Collectif Judéo Arabe et Citoyen pour la Palestine (CJACP)
33. Human Rights Initiative Women in Black (Vienna), Austria
34. AssoPacePalestina
35. Broederlijk Delen
36. One Justice for Human Rights
37. Première Urgence Internationale
38. The Libyan Network for Legal Aid
39. Libyan Center for Freedom of the Press
40. Defender Center for Human Rights
41. Belady Organization for Human Rights
42. Jurists Without Chains

43. Women Defenders Network
44. Mwatana for Human Rights
45. Tiye International
46. Palestinian Non-Governmental Organisations Network (PNGO)
47. Human Rights and Democracy Media Center (SHAMS)
48. PAX
49. Oxfam
50. Women's Center for Legal Aid and Counselling (WCLAC)
51. Conectas Direitos Humanos
52. The European Trade Union Network for Justice in Palestine
53. Addameer
54. BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights
55. Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center
56. Al Mezan
57. Gulf Centre for Human Rights
58. Palestinian Human Rights Organisations Council (PHROC)
59. Palestinian Counseling Centre (PCC)
60. Community Action Center – Al Quds University
61. Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS)
62. Center for Constitutional Rights
63. Euromed Rights
64. SolSoc
65. Pax Christi Vlaanderen
66. International Trade Union Confederation (ITUC)
67. Palestinian Center for Human Rights (PCHR)
68. Women's International League for Peace and Freedom (WILPF)
69. Syrian Network for Human Rights
70. Jewish Voice for Peace
71. Ramallah Center for Human Rights Studies (RCHRS)
72. Syrian Center for Legal Studies and Researches
73. US Campaign for Palestinian Rights
74. Syrian Center for Media and Freedom of Expression
75. Housing and Land Rights Network – Habitat International Coalition
76. The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (MIFTAH)
77. Center for Defense of Liberties and Civil Rights “Hurriyat”

سوريون  
من أجل  
الحقيقة  
والعدالة  
Syrians  
For Truth  
& Justice



## عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسا في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

---

🌐 [www.stj-sy.org](http://www.stj-sy.org)

📘 [syriaSTJ](https://www.facebook.com/syriaSTJ)

🗨️ [@STJ\\_SyriaArabic](https://twitter.com/STJ_SyriaArabic)

📍 [Syrians for Truth & Justice](https://www.instagram.com/SyriansforTruthandJustice)

✉️ [editor@stj-sy.org](mailto:editor@stj-sy.org)